

الأحكام النحوية

عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني
دراسة وصفية مقارنة



محمد أحمد محمد عبدالرجيم



جامعة القاهرة
كلية دمار العلوم
قسم النحو والصرف
والعروض



جامعة القاهرة

الأحكام النحوية عند شراح جهل عبد القاهر الجرجاني
دراسة وصفية مقارنة

إعداد

محمد أحمد محمد عبد الرحيم

إشراف

أ.د. علاء مرأفت

أستاذ النحو والصرف والعروض وعميد الكلية

(١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م)

الأحكام النحوية عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني

دراسة وصفية مقارنة^(١)

مقدمة

الأحكام النحوية ما هي إلا نتاج استقراء كلام العرب وتتبع لنصوص اللغة التراثية التي تنتمي لعصور الاستشهاد، وهذه الأحكام تتسم بالثبات غالباً؛ إذ إنَّ الحكم مقترن باطراد ظاهرة ما، ولقد اتخذ النحاة في تصنيف الأحكام، وتعيين مصطلحاتها تتبع الظواهر اللغوية ومنهج الاستقراء وجمع التشابهات وملاحظة اختلاف الجزئيات، ثم تصنيف الأحكام في ضوء المادة المروية المجموعة إلى أحكام بعضها يرتبط بالكم، وأخرى ترتبط بالنوع، وهذا التصنيف "يبدأ من نقطة الانتهاء من جمع المادة المروية؛ فبعد جمع المادة تصنّف تصنيفاً إحصائياً، أولها المطرد، ثمّ القليل، والنادر، والشاذ"^(٢)، فقد أطلقوا هذه المصطلحات لوصف المرويات أو "بعبارة أدق: لكمية النصوص المستقرأة"^(٣).

أسباب اختيار البحث وأهميته

وترجع أسباب اختياري لهذا البحث إلى الأسباب التالية:

- إرادة الباحث دراسة الأحكام النحوية والوقوف على مباحثها ومصطلحاتها؛ إذ دار حولها نقاش وخلاف من جهات عدة.

(١) هذا البحث مستل من أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه للباحث من قسم النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، بعنوان: (الأصول النحوية في شروح جمل عبدة القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)).

(٢) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، الباحث: وليد عبد الباقي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، ص ٣٧-٣٩.

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨م، ص ٢٠٦.

- الوقوف على موقف شرح الجمل الجرجانية من الأحكام النحوية، فأردت معرفة تناولهم لهذه الأحكام ومراتبها عندهم من حيث القبول والرد.
- التعرف على الجانب التطبيقي العملي للأحكام النحوية؛ مما يساعدنا على تفهم الأبعاد الدلالية لهذه الأحكام.
- الوقوف على الفوارق المنهجية في تناول الأحكام النحوية بين الشراح الأربعة وما هي الأحكام التي شاعت أو لم تشع عند هؤلاء الشراح، وما دلالة ذلك.

منهج البحث

اتخذ الباحث عدة مناهج في هذه الدراسة؛ فاتخذ المنهج الاستقرائي التام، حيث تتبع كل المسائل المتعلقة بالأحكام النحوية عند الشراح الأربعة، ثم قام بعرضها حسب المنهج الوصفي الذي يعتني بوصف الظاهرة دون تدخل من الباحث، ثم جاء المنهج المقارن ليقوم بعقد المقارنة بين الشراح الأربعة في تناول الأحكام النحوية.

خطة البحث

- اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث يتقدمها توطئة، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية، ثم فهرس الموضوعات.
- أما المقدمة، فقد تناولت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- وأما التمهيد فيحتوي على مطلبين:
- المطلب الأول: التعريف بكتاب الجمل.
 - المطلب الثاني: ترجمة الشراح.
- ثم مدخل عن الأحكام النحوية من حيث التعريف بها وما دار حولها من خلاف قبل المباحث الأربعة، ثم يأتي:
- المبحث الأول، فتناولت فيه الأحكام النحوية عند عبد القاهر الجرجاني.
 - أما المبحث الثاني، فتناولت فيه الأحكام النحوية عند ابن الخشاب.

- وأما المبحث الثالث، فتناولت فيه الأحكام النحوية عند الخوارزمي.
- وأما المبحث الرابع، فتناولت فيه الأحكام النحوية عند البعلي.
- ثم تأتي الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث التي خلص إليها الباحث.
- ثم تأتي الفهارس الفنية، وفيه فهرس للقرآن، وفهرس للأعلام، وفهرس الموضوعات.

التمهيد

المطلب الأول: التعريف بكتاب الجمل

يُعرّف كتاب (الجمل في النحو) باسم (الجمل الجرجانية) أو (الجرجانية) اختصاراً. وهي مقدمة نحوية تقع في نحو عشرين ورقة، صنفها الجرجاني وفق نظرية العامل فجاءت في خمسة فصول: الفصل الأول في المقدمات، والفصل الثاني: في عمل الأفعال، والفصل الثالث: في عمل الحروف، والفصل الرابع: في عمل الأسماء، والفصل الخامس: في أشياء منفردة، كالنكرة والمعرفة، والتوابع.

ويعد من المختصرات المفيدة في علم النحو على صغر حجمه فقد ضمنه مؤلفه عصارة فكره النحوي، وخلاصة تجاربه في هذا العلم، مما دفع كثيراً من النحاة إلى النظر فيه ومن ثم شرحه وتحليله.

ومما يؤكد مكانة "جمل الجرجاني" وعناية الشراح بها؛ أنها قد بلغت سبعة عشر شرحاً^(١)، أهمها شرح المصنّف الجرجاني نفسه (٤٧١هـ)، وابن الخشاب (٥٦٧هـ) وسماه (المرتل في شرح الجمل)، والخوارزمي (٦١٧هـ) وسماه (ترشيح العلل في شرح الجمل)، والبعلي (٧٠٩هـ) وسمى شرحه (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، وشرح ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، وشرح ابن عصفور الإشبيلي (٦٩٩هـ) وغيرهم.

(١) كشف الظنون، لحاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين، ط: وكالة المعارف. استنبول، ط١، (١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م) ١/٦٠٢.

المطلب الثاني: تراجم الشراح

أولاً: ترجمة عبد القاهر الجرجاني

إنَّ شهرة عبد القاهر الجرجاني في ميدان علوم العربية بشتى فروعها تغني عن الترجمة له، ولكن المقام يقتضي أن أتكلّم عنه في عَجالة لما تفرضه فنيّات البحث؛ "فهو من حمل لواء المسيرة النحوية في منتصف القرن الخامس الهجري، فقد تصفح كتب الأوائل، وغاص في محيطها، فكان من نتاج غوصه أن خرج بزبدة كلام القوم، وفهم مرادهم، وتوجيهاتهم للتراكيب النحوية، وتذوّقها بحسه المرهف، فصار إمام عصره في النّحو، وأوقف نفسه على التّأليف والشرح في علم النّحو"^(١)، "فاتفقت على إمامته الألسنة وتجملت بمكانه وزمانه الأمكنة والأزمنة، وأثنى عليه طيب العناصر وثبّيت به عقود الخناصر، فهو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم الفرد في الأئمة المشاهير"^(٢).

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي البياني اللغوي المشهور^(٣).

(١) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في "دلائل الإعجاز" ت/ فؤاد علي مخيمر، ط ١، دار الثقافة، ١٩٨٣م (ص ٥).

(٢) دمية القصر وعصرة أهل العصر، للباخرزي، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، (١/٥٧٨-٥٩٤).

(٣) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، ت/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (ص ٢٦٤)، وإنباه الرواة (٢/١٨٨)، وطبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، ت/ د. محمود محمد الطناحي، ود. عبدالفتاح محمد الحلوة، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ، (٥/١٤٩).

أشهر شيوخه

- أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث؛ ابن أخت أبي علي الفارسي (ت ٤٢١هـ)^(١).
- علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي الجرجاني صاحب كتاب (الوساطة بين المتنبى وخصومه) (ت ٣٩٢هـ)^(٢).

أشهر تلامذته

- أبو النصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجريّ (ت ٤٩٠هـ)^(٣).
- أحمد بن عبد الله المهابازي الضرير النحويّ (ت ٥٠٠هـ)^(٤).
- أبو ذكريا يحيى بن عليّ بن محمد بن الخطيب التبريزي الإمام اللغويّ المشهور (ت ٥٠٢هـ)^(٥).

أشهر مؤلفاته

- (الجمل في العوامل) نشر أكثر من نشرة .
- (المقتصد في شرح الإيضاح) لأبي علي الفارسي، نشر بتحقيق د/ كاظم بحر مرجان .
- (أسرار البلاغة)، نشر أكثر من نشرة .

-
- (١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٢م (٢/١٨٨)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان (٢/١٠٦).
- (٢) ينظر: معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ت/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، (٤/١٩٩٤م) (٤/١٧٩٧).
- (٣) ينظر: إنباه الرواة (٢/١٩٠) .
- (٤) ينظر: معجم الأدباء (١/٣٥٧)، وبغية الوعاة (١/٣٢٠).
- (٥) ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٣٨) .

- (دلائل الإعجاز)، نشر أكثر من نشرة.

وفاته

توفي الإمام عبد القاهر الجرجاني بجرجان سنة (٤٧١ هـ) على الراجح^(١).

ثانياً: ترجمة صدر الأفاضل الخوارزمي

اسمه ونسبه: هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي صدر الأفاضل^(٢).

أشهر شيوخه

- المطرزي الخوارزمي أبو الفتح ناصر أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي الحنفي (ت ٦١٠ هـ)^(٣)
 - الفخر الرازي محمد بن عمر بن الحسين، الملقب بالفخر الرازي صاحب التفسير المشهور "مفاتيح الغيب" (ت ٦٠٦ هـ)^(٤)
 - رضي الدين النيسابوري.
- ذكره الخوارزمي في كتابه التخمير حيث قال: "وحكى لي الأستاذ منشئ النظر رضي الدين النيسابوري..."^(٥)

(١) ينظر: إنباه الرواة (٢/ ١٨٩)، وبغية الوعاة (٢/ ١٠٦).

(٢) ينظر معجم الأدباء (٥/ ٢١٩)، وإنباه الرواه (٤/ ٤٧)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، دار سعد الدين، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، (ص ٢٣٦).

(٣) ينظر: عقود الجمان في شعراء الزمان، لابن الشعار، مخطوط بمعهد البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم (٣٥٥) (ق ٢٩٨).

(٤) ينظر: عقود الجمان (ق ٢٩٩).

(٥) التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) للخوارزمي، ت/ د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م، (١/ ٣٧١).

أشهر تلامذته

لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لصدر الأفاضل شيئاً عن تلامذته غير أنه كتب في بعض كتبه أسماء من أجاز لهم من هؤلاء:

- الإمام أبو البركات المبارك بن أبي الفتح أحمد بن المبارك المعروف بابن المستوفي الإربلي (ت ٦٣٧هـ)، ذكر ابن المستوفي إجازة صدر الأفاضل له في أول كتابه (إثبات المحصل، الورقة)^(١)
- أبو المؤيد محمد الخاصي الخوارزمي، فقد قال ابن الشعار: "أنشدني أبو المؤيد محمد الخاص الخوارزمي قال أنشدنا أبو محمد لنفسه.."^(٢)
- موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن عصام بن محمد المفسر، ناسخ كتاب (بدائع الملح) لصدر الأفاضل، كتب له بخطه سنة ٥٩٥هـ إجازة كما هو مدوّن على نسخة الكتاب.^(٣)

أشهر مصنفاته

اشتهر صدر الأفاضل بالتصنيف، فكثرت مصنفاته، وقد تناول ذكرها عدد من الباحثين، ومن أشهر تلك المصنفات:

- التخمير في شرح المفصل للزخشي، طبع بتحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، طبع بتحقيق عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- حزام السقوط في شرح سقط الزند، طبع ضمن شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

(١) ينظر: مقدمة كتاب التخمير (٢٣/١)

(٢) ينظر: عقود الجمان (ق ٢٩٩)، ومقدمة كتاب التخمير (٢٣/١)

(٣) ينظر: مقدمة كتاب التخمير (٢٢/١)

وفاته

قُتِلَ صدر الأفاضل علي يد التتار عند دخولهم خوارزم، وذلك في سنة ٦١٧هـ^(١)

ثالثاً: ترجمة ابن الخشاب

اسمه ونسبه: هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابن الخشاب^(٢)

أشهر شيوخه:

- أبو منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد (ت ٥٣٩هـ)^(٣)
- أبو السعادات بن الشجري هبة الله علي بن محمد (ت ٥٤٢هـ)^(٤)
- أبو الحسين بن الفراء محمد بن محمد بن الحسين الفراء (ت ٢٥٤٢هـ)^(٥)

أشهر تلامذته

- العماد الأصفهاني محمد بن صفى الدين عماد الدين (ت ٥١٩هـ)^(٦)
- عبدالكريم بن محمد السمعاني الحافظ (ت ٥٦٣هـ)^(٧)
- محمد بن الخضر بن علي بن تيمية (ت ٥٤٢هـ)^(٨)

(١) ينظر: مقدمة كتاب التخمير (١/١٧)

(٢) ينظر معجم الأدباء وإنباه الرواة، (٢/٩٩).

(٣) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، (٢/٢٤٥).

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٥).

(٥) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٤).

(٦) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (٢/١٠٣).

(٧) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٧).

(٨) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٥).

أشهر مصنفاته

- المرتجل شرح الجمل، طبع أكثر من طبعة، والطبعة المعتمد عليها في هذه الدراسة هي طبعة دار الكتاب الإسلامي تحقيق عطية لطفي.
- الرد على مقامات الحريري، طبع ملحقاتاً بالمقامات.
- شرح اللمع لابن جنى، وصل فيه إلى باب النداء^(١).

وفاته

توفي بن الخشاب سنة (٥٦٧هـ)^(٢).

رابعا: ترجمة البعلي

اسمه ونسبه: هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي البركات البعلي الحنبليّ
الدمشقي^(٣)

لقبه وكنيته:

لقَّب بشمس الدين، وتكنى بأبي عبدالله^(٤).

نسبته: ينسب البعليّ إلى مدينة (بَعْلَبَك)^(٥) إحدى مدن دمشق^(٦)

(١) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٠).

(٢) ينظر: معجم الأدياء (٤/ ١٤٩٥) وبغية الوعاة (٢/ ٣٠).

(٣) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، (٤/ ٣٧٢)، والمقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، البرهان الدين بن مفلح، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (٢/ ٤٨٥)، وبغية الوعاة (١/ ٢٠٧).

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي، ت/ أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (٤/ ٢٢٤)، والمقصد الأرشدي (٢/ ٤٨٥).

(٥) ينظر: ذيل طبقات النحاة (٤/ ٣٧٢).

(٦) ينظر: معظم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

أشهر شيوخه

تتلمذ الإمام البعلي على كبار رجالات العلم في عصره في شتى العلوم، ومن أشهر هؤلاء:

- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) النحوي الشهير، صاحب التسهيل والألفية في النحو وغير ذلك من المنصفات النافعة. (١)
- اليونيني: محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبدالله اليونيني (ت ٦٥٨هـ) المحدث والحافظ مُسند عصره لصحيح الإمام البخاري. (٢)

أشهر تلامذته

تتلمذ على البعلي كُثُر، كان من أشهرهم:

- النقي السبكي (ت ٧٥٦هـ): نقي الدين أبو الحسن علي عبد الكافي بن علي السبكي، صاحب المؤلفات الدقيقة؛ كالإبهاج في شرح منهاج الأصول وغيره. (٣)
- شمس الدين الذهبي (ت ٥٧٤٨هـ): محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحدث والمؤرخ الشهير، صاحب: سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام وغيرهما. (٤)

أشهر مصنفاته

- تناول عدد من الدراسات عرض مصنفات البعلي والنص على المطبوع منها والمخطوط والمفقود، وقد آثرت هنا ذكر أشهر مصنفاته:
- المطلع على أبواب المقنع في الفقه، طُبِعَ أكثر من طبعة.

(١) ينظر: ذيل طبقات الجنبلة (٤/ ٣٧٢).

(٢) ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٠٧).

(٣) ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٠٧).

(٤) ينظر: ذيل طبقات الجنبلة (٤/ ٣٧٤).

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، وهو مطبوع بتحقيق د/ ممدوح محمد خسارة، نشرة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بالسلسلة التراثية.
- شرح ألفية بن مالك، وهو شرح مبسوط.^(١)

وفاته

توفي - رحمه الله - في القاهرة سنة (٧٠٩هـ)^(٢)

الأحكام النحوية

تعريف الحكم

لغة

مصدر قولك: حكم بينهم، يحكم، أي: قضى، وحكم له، وحكم عليه. قال النابغة^(٣):

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمامٍ سراعٍ واردة الثمد^(٤)

(١) ينظر: بغية الوعاة (١/٢٠٨).

(٢) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/٣٧٤)، والمقصد الأرشد (٢/٤٨٦).

(٣) زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة، ويقال أبا ثمامة، وكان مقداً عند أهل الحجاز على غيره؛ فعلماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس بن حجر وأهل الكوفة كانوا يقدمون الأعشى وأن أهل الحجاز والبادية كانوا يقدمون زهيراً والناطقة، ينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د/ط)، (د/ت)، (١/٥٢)، والشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، (١/١٥٦).

(٤) البيت من البسيط للناطقة في ديوانه، شرح وتعليق/ د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، (ص ٥٤)، من دليته التي مطلعها:

يا دار مية بالعباء فالسند

وجاء في (تاج العروس): "الحُكْمُ -بالضم- القضاء في الشيء، بأن كذا أو ليس كذا، سواء لزم ذلك غيره أم لا، هذا قول أهل اللغة"^(١).
فالحكم بناء على ما تقدم يعني في اللغة القضاء بأمر ما في الشيء، سواء أكان بالإيجاب أم بالسلب.

اصطلاحًا

ينقسم الحكم في الاصطلاح إلى قسمين:

الأول: حكم شرعيّ مستمدّ من الشرع الإلهي كتابًا وسنةً، وعليه مدار أفعال المسلمين، أو هو "حكم الله تعالى بأفعال المكلفين"^(٢).
الآخر: هو حكمٌ غير شرعيّ أقره العقل؛ مستمدّ من إقرار العقل، بعد استقراء في ما يتصل بغير الشرع فهو "ما لا يؤخذ من الشرع، كالحكام العقلية المأخوذة من مجرد العقل"^(٣).
وقيل: "هو ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفًا، ونحوًا وإعرابًا، أو هو ما تنصُّ عليه قاعدة ما"^(٤).
وبناء على ذلك فالحكم النحوي حكمٌ غير شرعيّ أقره العقل، استمدته النحاة من استقراء نصوص اللغة، وتتبع ظواهرها النحوية بالدراسة.

-
- (١) تاج العروس من جواهر القاموس، للمرئضي الزبيدي، ت/مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د/ط)، (د/ت)، (٣١/٥١٠).
- (٢) التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، (ص ٩٢).
- (٣) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، ت/د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١، ١٩٩٦م، (١/٦٩٥).
- (٤) المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فزال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (١/٤٩٧).

أنواع الأحكام النحوية

ويمكن اعتماد التقسيم الآتي للأحكام؛ حيث تقسم الأحكام النحوية إلى نوعين: أحكام كمية، وأحكام كيفية.

أولاً: الأحكام الكمية: (الاطراد، الشذوذ، القلة)

أ- الاطراد

الاطراد: هو مصطلح يعبر عن الكم المنصوص عليه بكثرة، دون تحديد لهذا الكم، بيد أنه كم كبير يُعبر عنه بمصطلحات أخرى، هي: "الغالب، والكثير، والشائع"، فهو "ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة"^(١)، وهو ما يدل الكثرة المتتابعة لنص من نصوص العرب ودل الاستقراء على اطراده في كلامهم، وترتب عليه حكم أو تععيد اكتسب الاطراد لعدم مخالفته أو مناقضته غيره من الأحكام أو القواعد، أي: أن الاطراد يكون في السماع والقياس معا، "أما في السماع فيكون قليلاً أو نادراً أو شاذاً، فمعناه كثرة ما ورد عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلاً أو نادراً أو شاذاً. وأما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل، أم فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف"^(٢).

ب- الشذوذ

الشاذ حكم يختص بكم من النصوص التي تنتمي لعصر الاستشهاد، لكنها لا تصل لحد الاطراد، وهذه النصوص حجة لغوية يُحتج بها، بيد أنها لا يُقاس عليها، والشاذ هو ما يعني المخالف للقياس؛ "فيكون مخالفاً للقياس، من غير نظر إلى قلة

(١) الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (٩٨/١)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، ت/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، (١/١٨١).

(٢) الأصول دراسة أبتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (ص١٥٦).

وجُودِه وكثرتِه . والشاذ على نوعين_ من حيث القَبول والرفض_ : شاذ مقبول وشاذ مردود ؛ أمَّا الشاذ المقبول: فهو الذي يجيء على خلاف القياس ويُقبل عند الفصحاء والبُلغاء. وأمَّا الشاذ المرود: فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبُلغاء"^(١) ويمكن القول بأن الشذوذ هو: "الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، ولعل الإكثار من الإحالة بالوصف بالشذوذ ظاهرة تحسب لنحو البصرة أكثر من نحو غيرها"^(٢)

• والشذوذ على ثلاثة أقسام:

١- الشاذ في الاستعمال والقياس جميعًا: ومنه دخول (أل) على لفظ الفعل من

غير أن ينقله إلى اسم الفاعل^(٣)، كقول الشاعر:

يَقُولُ الْخَنَا، وَأَبْعَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ(٤)

٢- شاذ في القياس فقط: وهو الذي فرق بابه في القياس، وإن اطرده استعماله،

نحو قولهم: أَخَوَصَّ الرَّمْثَ. واستصوبت الأمر. فيقال: استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت. مع أنه القياس.

(١) معجم مصطلحات النحو و الصرف والعروض والقافية:، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط ٣، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ص ١٦٧.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، ط ٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، (ص ٢٢٣).

(٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ت/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، (د/ط)، (د/ت)، (٥٧/١)، وشرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (٢٠١/١).

(٤) البيت من الطويل لذي الخرق الطهوي الجاهلي، ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د/ط)، (د/ت)، (ص ٦)، و سر صناعة الإعراب، لابن جني، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، (٤٧/٢)، وشرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، تعليقات: الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، (١/١٦٢).

٣- الشاذ في الاستعمال فقط: وهو ما قَوِيَ قياسه واطُرد استعماله، غير أن الاستعمال حظره، واقتصر السماع على ترك الاستعمال؛ من ذلك: استعمال مفعول (عسى) اسما صريحا، نحو قولك: عسى زيد قائما. فهذا هو القياس، غير أن السماع وَرَدَ بِحَظْرِهِ والاختصار على ترك استعمال الاسم هاهنا، وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، فهذا هو المستعمل في كلام العرب.^(١)

والشذوذ بناء على ما تقدّم يشمل كل ما شذَّ عن الانصياع لقواعد النحو العامة من غير نظر إلى قلته أو كثرته وهو بذلك يختلف عن النادر والضعيف^(٢)، فالنادر: هو "ما يكون وجوده قليلا لكن على القياس"^(٣)، والضعيف: هو ما يكون في ثبوته كلام أي ثبوت الحكم للضعيف فيه كلام؛ من ذلك قُرطاس بضم القاف في قِرطاس بكسرها"^(٤).

ثانيا: الأحكام النوعية: وهي (الوجوب، والجواز، والمنع، والحسن، والقبح)

أ-الوجوب

الوجوب في النحو العربي: هو أحد الأحكام النحوية الناتجة عن القياس على المسموع والمروي المستقرا، وموقعه مقابل للممنوع، ويتوسطها الجائز، وفي محيطها يقع الحسن والقبيح، وهو الذي يقصر الظاهرة على وجه واحد تتصف به على جهة الإلزام، ولا تتعداه إلى وجوه أخرى؛ إذ إن حقيقته: "ضرورة الانتحاء بها يترتب على القاعدة انتحاء واجبا لا يسوغ معه وجه آخر"^(٥).

(١) ينظر: الخصائص (٩٨/١)، والمزهر (١/١٨١).

(٢) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، (ص ٧٨)

(٣) التعريفات: ص ١٣٩، الأشباه والنظائر: ٢/١٨١.

(٤) التعريفات: ص ١٣٩، الأشباه والنظائر: ٢/١٨١-١٨٢.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان، عمان، ط ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، (ص ٢٢٣).

ب- الجواز

الجواز النحوي: هو أحد الأحكام النحوية التي يصدرها النحاة بصدد بعض ظواهر اللغة؛ فهو "إباحة الوجه النحوي، أو الصرفي، أو اللغوي بعامة دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعدد المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه" (١).

ج- المنع

المنع النحوي هو أحد الأحكام النحوية الناتجة عن القياس الذهني، وفيه يقيس النحويُّ المقيس على المقيس عليه، فيتحقق لديه انتفاء الجامع بينهما، فيحكم بامتناع المقيس لمخالفته سنن العرب سماعاً وقياساً، وهو في ذلك نقيض الوجوب؛ إذ إن الوجوب يقتضي الحكم بثبوت المقيس، و لزوم وقوعه، أما الممنوع فهو يحظر وقوعه، ولذلك يقال عنه "هو ما يقتضي لذاته عدمه" (٢)؛ إذ إن ارتكابه مخالفة للقواعد النحوية، ومن ثمَّ يؤدي إلى فساد اللغة" (٣).

وثمة تعريف حديث وضعه أحد الباحثين خلال تناوله لحكم الممنوع في النحو العربي، وهو: "كل ما يتعذر جوازه، وينعدم وقوعه لمخالفته ما سمع عن فصحاء العرب، ويتنفي قياسه على غيره لانعدام الجامع بين المقيس والمقيس عليه بالكلية، ويترتب على الأخذ به اضطراب اللغة، وفساد أقيستها" (٤).

د- الحُسن

الحسن النحوي: هو أحد الأحكام المبنية على القياس وتأييد السماع، وهو يقع

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص ٥٩).

(٢) التعريفات (ص ٢٣٠).

(٣) الممنوع في النحو العربي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، الباحثة أمل إبراهيم جمعة، قاعة الرسائل، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، رقم ١٣١٤، ص ١.

(٤) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، (ص ٩١).

بين منزلتين من الأحكام؛ الوجوب والجواز، وهو أقرب إلى الجائز منه إلى الواجب؛ إذ إنه يقوم على أنه لا يصل إلى حد الوجوب، لكنه يقوم على تعدد أوجه الجواز، فيستحسن النحاة أحد هذه الوجوه، فيقدمونه على بقية الوجه مع الإبقاء على جوازها.

ويعني في الاصطلاح النحوي: "حكم نحوي ناتج عن صور الإلحاق في القياس، يحكم به النحوي في ظاهرة لغوية جاز فيها أكثر من وجه، فيقدم أحد هذه الأوجه على ما سواه؛ لعله خاصة به مستندا إلى السماع أو القياس".^(١)

هـ- القُبْح

القبح النحوي: "بالرغم من ذكر الحكم بالقبح فيما يزيد على ثمانين مرة في أول كتاب نحوي يصل إلينا" إلا أن سيويه^(٢) لم يبيّن ما المراد بالقُبْح إلا في إشارة عابرة عند تقسيمه الكلام بين الاستقامة والإحالة؛ حيث قال: "وأما المستقيم القبيح: فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زَيْدًا رَأَيْتُ، وقد زَيْدٌ يَأْتِيك، وأشباه هذا" فالذي يفهم من نص كلام سيويه أن القبح في المثالين اللذين ساقهما سيويه مرده كون مكونات التركيب قد رتبت بصورة مخالفة للنظام اللغوي " فجاءت الصورة المنطوقة وقد اختل بها شرط الورود النحوي، بحيث صار (قد + اسم)، و(كي + اسم)، وهذا تركيب غير مسموع به في نظام العربية، ولكنه لا يؤدي إلى خلل معنوي

(١) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول (ص ١١٩).

(٢) إمام الصناعة عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بنى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد، ويكنى أبا بشر وأبا الحسن، أخذ عن الخليل بن أحمد عيسى بن عمر الثقفي وعن يونس، وعن أبي الخطاب الأخفش الكبير، له: الكتاب، توفي سنة (٥١٨٠هـ)، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م. (٢/٢٤٦)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، (د/ط)، (د/ت)، (٢/٢٢٩).

في صحة العلاقات بيت أجزاء الجملة".^(١)

وظل حد القبح النحوي مجهولاً قرونًا طويلة؛ فها هو السيوطي يأتي بعد سيبويه بقراءة ثمانية قرون، ولم يبلور للقبح حداً يسهل الوقوف عليه، بل اكتفى عند ذكره القبح بالتمثيل دون التعريف؛ حيث ذكر بعد كلامه عن المضارع عن الحكم الحُسن، قال: (القبح كرفعه - رفع المضارع - بعد شرط المضارع).^(٢)

وفي محاولات جادة من الباحثين المعاصرين حاولوا تقديم حد له، أو تقريب مدلوله بعبارات جامعة؛ لذا هناك أكثر من باحث - حديثاً - قدّم تعريفًا للقبح النحوي، اقتصر منها على اثنين فقط أذكرهما على سبيل التمثيل، فهو: "ما لا يقبله الإنسان بطبعه من الأفعال والأشكال"^(٣)

أو هو: "حكم نحوي يطلق على استعمالات افتراضية، وأخرى حقيقية وردت عن العرب، شذت عن التراكيب ومعايير النظم اللغوية المطردة، فسلك النحاة فيها مسلك التأويل لإجازتها على قبحها".^(٤)

وأرى أن التعريف الأول قد استفاه الباحث من تعريفات المعاجم - كما نصّ هو على ذلك - وجعله مقصوراً على الطبع الإنساني وقبوله الذوقيّ، وكان الأجدر به أن يقدم تعريفًا للقبح النحوي مبنيًا على الاستقراء التام، ومراعيًا شروط وضع الحد العلمي؛ إذ إن موضوع دراسته هو: "ظاهرة القبح النحوي عند سيبويه"^(٥)، لكنه وقف عند تعريفات اللغويين في معاجمهم.

أما الباحث الثاني فأرى أنه قدم تعريفًا صحيحًا - في ظني - مبنيًا على استقراء

(١) النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي)، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (ص ٦٩-٧٠)

(٢) الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروقي، دمشق، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (ص ٣٠).

(٣) دراسة ظاهرة القبح عند سيبويه، أحمد عبد اللاه عوض، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عدن، أغسطس، ٢٠١١م، المقدمة.

(٤) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول (ص ٢٥٢).

(٥) انظر "دراسة ظاهرة القبح عند سيبويه" المقدمة وما بعدها.

الظاهرة وتتبعها في مظانها وبعبارة جامعة إلى حد كبير، وقد قدم ذلك في إطار دراسته وعنوانها: "الأحكام النحوية بين الثبات والتحول"^(١).

النسب المئوية لأحكام النحوية (الكمية)

اعترض بعض الباحثين على النحاة في عدم التحديد الكمي لمصطلحات الأحكام، إذ هي في رأي هؤلاء الباحثين مبهمة غير واضحة^(٢)، إلا أننا وجدنا ابن هشام^(٣) يريد أن يقرب فهم هذه المصطلحات؛ فحاول تقريب صورة الأحكام ورسم حدود تقريبية لاصطلاحاتها؛ فقال: "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلًا ومطرّدًا، فالطرّد لا يتخلّف والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، و النادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر؛ فعلم بهذا مراتب ما يُقال فيه ذلك"^(٤).

وهذه المحاولة التقريبية لابن هشام قد لاقت نقدًا من عدة باحثين؛ حيث دار مناظرة نقدية حول عدم الدقة في تحديد الكم الذي بلغته الظاهرة في النصوص المروية، كما أن الواقع اللغوي لا يؤيد هذه النسب، بجانب إغفال ابن هشام لحكمين كميّين

(١) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول (ص ٢٥٢).

(٢) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨م، (ص ٢٠٦)، والمدخل إلى دراسة النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، ط ١، ٢٠٠٦م، (ص ١٢٣).

(٣) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي، النحوي الفاضل، العلامة المشهور، سمع على أبي حيان الأندلسي ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني، له: أوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب، وشذور الذهب وشرحه، وغير ذلك، توفي سنة (٧٦١هـ)، ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ت/ محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، (٣/٩٣)، وبغية الوعاة (٢/٦٨).

(٤) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، ت/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، (١/١٨٦).

هما: الشذوذ والاطراد، برغم استعمالهم في الأحكام لدى معظم النحاة، عدم وضع حدود تضبط استخدام هذه المصطلحات.^(١)

الأحكام النحوية عند الشراح

المبحث الأول: الأحكام النحوية عند الجرجاني

المطلب الأول: الأحكام الكمية (الاطراد، القلة، والشذوذ)

الاطراد والمصطلحات القريبة منه

(١) الاطراد:

قال وهو يتكلم عن (سوى): "سوى ظرف، فإذا قلت: جاءني القوم سوى زيد، فكأنك قلت: جاءني القوم مكان زيد، ويدل على ذلك أن الصلة تستقل به كقولك: جاءني من سواه، وأخذت ما سواه، مستعمل ذلك عن الاطراد".^(٢)

شائع مستمر: قال: "ويجيء الظرف صلة للذي وما كان بمعنى الذي، وصحة الكلام به شائع مستمر".^(٣)

قال: "وقد تحذف "ما و لا" مع الفعل المضارع وتُراد ... قال تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفَنَّا تَذَكَّرُ يُوسُفَ . .﴾ [يوسف: ٨٥]، والمعنى -والله أعلم- لا تفتأ. وهذا الحذف شائع مستمر".^(٤)

شائع مستعمل: قال عن تاء التأنيث: "وفي الاسم تنقلب في الوقف هاء،

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، (١٠١:٩٦)، واللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م، (٤٤،٣٨،٤٥)، (٥٧،٥٦،٥٥،٥١).

(٢) شرح الجمل في النحو، للجرجاني، تح / خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ، (ص ١١٣).

(٣) شرح الجمل (ص ١١٣)، وينظر: (ص ١١٤).

(٤) شرح الجمل (ص ١٧٨).

كقولك: ضاربة، وقائمة. هذا هو الشائع المستعمل"^(١).
الأمر الأكثر: قال عن (سوى): "في الأمر الأكثر لا يكون فاعلاً ومفعولاً
ومجروراً"^(٢).
الأكثر: قال عن "أن": "واعلم أن الأكثر فيها إذا أضمرت في موضع يصح
إظهارها فيه أن يبطل عملها بالإضمار"^(٣).
وذكر أن: "منذ ومد يكونا على وجهين: الأول: حصر المدة وانتظام أول الوقت
وآخره، مثل: ما رأيتَه مُذْ يومان. قال: "وهو الأكثر"^(٤).
كثيراً: قال في معرض حديثه عن حذف الفعل مع (لولا): "ويُحذف الفعل
كثيراً، فيقال: لولا زيداً، يراد: لولا ضربت زيداً"^(٥).
وفي الشعر قال عن حذف "أن" من خبر "عسى": "وهو كثير في الشعر"^(٦).
إلا أن هذه الكثرة مقيدة بالشعر، وهي خلاف الكثرة المطلقة التي تميز القياس في
الكلام، لأن ما كثر في الشعر يكون مقيساً في الشعر، وما كثر في الكلام العادي يكون
مقيساً في الكلام العادي"^(٧).
يكثر جداً: قال عن حذف المفعول في مثل قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ
رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]: "فالأصل: بعثه الله. ويكثر هذا الحذف جداً"^(٨).

(١) شرح الجمل (ص ٢٩١).

(٢) شرح الجمل (ص ١١٤).

(٣) شرح الجمل (ص ١٤٢).

(٤) شرح الجمل (ص ١٨٥).

(٥) شرح الجمل (ص ١٨٨).

(٦) شرح الجمل (ص ٤٩).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي، ت/د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث
والدراسات العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ -
٢٠٠٧ م، (٥/ ٤٢٠)، (٦/ ٤٢٨-٤٢٦).

(٨) شرح الجمل (٢٤٣).

(٢) القلة ومصطلحاتها:

القليل: قال عن لام الأمر: "لا يؤمر به المخاطب إلا في القليل، وقد رُوي في بعض الأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا﴾ [يونس: ٥٨].^(١)(٢)
فهو يستشهد بالقراءة على حكم القلة، أي أن هذه القراءة جاءت وفق هذا القليل.

قلّ: ذكر أن المصدر المنون يعمل في المفعول، وقلّ ذكر الفاعل معه في الكلام مثل قولك: "عجبت من ضرب زيد عمرًا، ومن دقّ القصار الثوب".^(٣)

قليل الاستعمال: قال عن عمل "لا" عمل ليس في مثل قولك: لا رجل أفضل منك". أنه قليل في الاستعمال.^(٤) ليس بمستعمل: ذكر أن النصب بـ"حاشا" يجعلها فعلاً ليس بمستعمل.^(٥)

قال عن إضافة المصدر على المفعول ورفع الفاعل "وهذا قليل في الاستعمال، وإنما يجيء في الشعر على قلة أيضًا".^(٦)
وهذه قلة مطلقة؛ لأنه قليل في النثر والشعر.

(١) وهي رواية رويس عن أبي جعفر، وقراءة النبي -صلى الله عليه وسلم- وعثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنبي، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، (١/٣١٣)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ت/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، (٣/١٢٦)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ت/ علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (د/ط)، (د/ت)، (٢/٢٨٥).

(٢) شرح الجمل (ص ١٥٥).

(٣) شرح الجمل (ص ٢٠٦).

(٤) شرح الجمل (ص ٩٢).

(٥) شرح الجمل (ص ١١١).

(٦) شرح الجمل (ص ٢٠٧).

(٣) الشذوذ:

الشاذ: قال عن حذف الضمير المجرور في قول الشاعر:
أصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض^(١)

المعنى: لا يدري بما هو قابض عليه، ثم حذف "عليه" وهو شاذ لا يقاس عليه".^(٢)

قال عن ترخيم: "صاحب" بـ"صاح" أنه شاذ؛ لأنه نكرة؛ وإنما رخموه لكثرة الاستعمال، فأشبهه العلم.^(٣)

وقال عن عدم جواز قولك: أخذت ما غيره. وأنه لا بد حتى يصح أن تقول: "ما هو غيره". "فإن جاء كان شاذًا".^(٤)
(٤) الندور:

النادر: قال من الفصل بين المتضايين: "وأما الفصل فقد يجيء نادرًا في الشعر".^(٥)

و قال: "وقد تجيء الإضافة في النادر على معنى حرف جر سوى اللام ومن، فمن ذلك قولهم: هو ثبت الغدر، المعنى: هو ثبت في الغدر".^(٦)

(١) البيت من الطويل منسوب إلى قيس بن جروة الطائي في النوادر لأبي زيد، دار الكتاب العربي، بيروت، (ص ٦٢)، وينظر: المخصص، لابن سيده، ت/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، (١/٢٥٩)، إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، ت/ الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، (٢/٨٥١).

(٢) شرح الجمل (ص ٢٤٤).

(٣) شرح الجمل (ص ١٣٥).

(٤) شرح الجمل (ص ١١٤).

(٥) شرح الجمل (ص ٢٢٤). مثال آخر

(٦) شرح الجمل (ص ٢٢٩).

المطلب الثاني: الأحكام النوعية (الجيد والقبیح والفساد والضعف وما يلحق بها)

الجيد: قال عن قولك: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ منه. أنه جيد.^(١)

عدم الحُسن: قال: "وإذا كانت الصفة لا تُثنى ولا تجمع ولا تؤنث لم تعمل عمل الفعل إلا على قُبْح، وذلك في "خيرٍ منه"، ولا يستحسنون أن ترفع بـ "خير منه" اسم ظاهر فيقال: "مررت برجلٍ خَيْرٍ منه أبوه" وكلُّ "أفعل من كذا" فهذا حكمه، لو قلت: "مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أبواه" لم يحسن، وإنما الكلام ان ترفع فتقول: "أفضلُ منه أبواه" حتى تكون "أبواه" مبتدأ و"أفضل منه" خبراً مقدماً.^(٢)

الضعيف: قال عن مجيء الحال من النكرة: "وإن كان ظنُّ الناس أنه يضعف أبداً".^(٣)

القبیح: قال: "وإذا كانت الصفة لا تُثنى ولا تجمع ولا تؤنث لم تعمل عمل الفعل إلا على قُبْح".^(٤)

وقال عن قول: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ بتنوين "حسن"، ورفع "الوجه" على أنه فاعل "أنه قبيح من حيث إن الصفة قد عريت من ذكرٍ يعود منها إلى الموصوف الذي هو (رجل)".^(٥)

الفاسد: قال عن الإبدال من ضمير المخاطب: "وكذلك الحكم في المخاطب، لو قلت: بك المسكين. كان فاسداً".^(٦)

عدم الجواز: قال: "ولا يجوز أن تقول: "الحسن وجهٍ" فتضيف "الحسن" إلى

(١) ينظر: شرح الجمل (ص ٣٢٠).

(٢) شرح الجمل: ص (٢٠٢ - ٢٠٣).

(٣) شرح الجمل (ص ٨١).

(٤) شرح الجمل (ص ٢٠٢).

(٥) شرح الجمل (ص ٣١٩).

(٦) شرح الجمل (ص ٢٧٢).

"الوجه" مع تنكير "الوجه".^(١)

المبحث الثاني: الأحكام النحوية عند ابن الخشاب

وردت مجموعة من الأحكام ما بين كمية وكيفية، مثل: القليل والمطرود والشاذ والنادر والواجب والجائز والأفحش والأقبح. وتفصيلها كالاتي:

المطلب الأول: الأحكام الكميّة:

القليل: يقول: "فأما "ليت" خاصة فإنّما إذا دخلت عليها "ما" جاز أن تكون كافة؛ فيرتفع الاسمان بعدها بالابتداء والخبر، ويقع الفعل بعدها قياساً، وهو قليل في الاستعمال، فتقول: ليتما عمرو قائم".^(٢)

ومن ذلك أيضا قوله: "فإن وقع بعد "لو" اسم كان محمولاً على فعلٍ مضمر، وهو مع ذلك قليل".^(٣)

ويذكر قول من ذهب إلى أن الضمائر: (هاء والكاف والياء) بعد (أيا) أسماء اعتماداً على ما سُمع من قول العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"^(٤). ويتعقبه بأن ذلك قليل في الاستعمال.^(٥)

النادر: قال عن مجيء خبر (عسى) مصدرا صريحا: "وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبيه على الأصل خبرها مصدراً مصرحاً به، وذلك قولهم في المثل: "عسى

(١) شرح الجمل (ص ٣٢٢).

(٢) المرتجل في شرح الجمل. لابن الخشاب، ضبط نصه ووضع فهارسه عطية لطفي، تعليق أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١٢م، (١٤٧).

(٣) المرتجل (ص ٢٦٤).

(٤) ينظر هذا القول عن العرب في الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، (١/ ٢٧٩)، والأصول في النحو، لابن السراج، ت/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (٢/ ٢٥١)، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، (١/ ٤٨).

(٥) المرتجل (ص ٢٦٣).

الغُوَيْرُ أَبُو سًا" (١). وكان الأصل عسى الغوير أن يبؤس" (٢).

الشاذ: في معرض حديثه عن اللام في أساء الإشارة "ذلك، تلك"، يقول: إنها للبعد ويبين ذلك أنها لا تُجمع في الاستعمال مع "ها" التي للتنبيه لاتفاقها في الدلالة على التراخي والبعد في المشار إليه، فلا يُقال: (هَذَاكَ)، ولا (هَاتلك)، وإن جاء شيءٌ من ذلك محكيًا من جهة موثوق بها فلا شُبْهة في شذوذه (٣).

ويُلحظ هنا أنه لا ينكر السماع ما دام جهة وروده موثوق بها، ولكنه يحكم عليه بالشذوذ بيقين تام فلا أدنى شك أو شبهة في شذوذه لديه.

الضعيف: قال في حديثه عن "لا النافية للجنس" واسمها: "لا رجل ظريف عندك" لا "في هذا الوجه غير مركبة مع الاسم كما كانت في الوجه الذي قبله؛ لأن الاسم قد رُكِبَ مع صفته، فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا؛ لأن جعل شيئين شيئًا واحدًا ضعيف في القياس" (٤).

الجواز: وفي معرض حديثه عن التمييز قال: "امتنع أكثر الناس من تقديمه - العامل - فلم يجيزوا: شحما تفقأت ولا عرقا تصببت، وأجازه المازني قياسا واعتل بأن العامل متصرف وهو الفعل" (٥) وقد أيد ابن الخشاب مذهب المازني في الجواز.

المطلب الثاني: الأحكام النوعية

الجيد: يقول: ولا يُبنى الفعل اللازم لما لم يُسمَ فاعله إلا أن يتصل به جار ومجرور أو ظرف أو مصدر، فإن تجرد من هذا الأشياء ورفع الفاعل فقط، لم يجز بناؤه

(١) وهو مثل من أمثال العرب، ينظر: الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت/ الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، (ص ٣٠٠)، وجمهرة الأمثال، لأبي الهلال العسكري، دار الفكر - بيروت، (د/ط)، (د/ت)، (٥٠/٢)، ومجمع الأمثال، للميداني، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، (د/ط)، (د/ت)، (١٧/٢).

(٢) المرتجل (ص ١١١).

(٣) المرتجل (ص ١٨٢).

(٤) المرتجل (١٥٦).

(٥) المرتجل (١٣٥)، وانظر (١٣١).

لما لم يسم فاعله في القول الجيد".^(١)

الأجود: قال: "وأما (حاشا) فالأجود في الاستعمال أن تكون جاره، وقد نُصِبَ بها".^(٢)

الحُسن: قال: "فأما اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام فإعماله حسن بالغ".^(٣) وفي حديثه عن أسماء الشرط وعملها: "... وما قال به المتقدمون في تقدير الخبر فحسن قوي"^(٤)

القبیح: حكم على عمل المصدر المعرف بالألف واللام بأنه قليل التردد في كلام العرب، ووصفه بالقبیح أيضًا.^(٥)

وفي هذه المسألة أعطى حكمين؛ وهما: القلة والقبیح.

الأفحش: وفي معرض حديثه عن العدد المركب، وألفاظ العقود، والعدد المعطوف، وعلة بناء بعضها يقول: "وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثين والأربعين وما بعدها، فالحكم فيه أفحش، وإن وقع مثل ذلك فقليل، والعمل على الأكثر، وما قلّ فمطرح الحكم"^(٦)

فابن الخشاب يحكم بالفحش وهو حكم نوعي مستند على حكم كمي، ويرى أن مثل ذلك يطرح ولا يلتفت إليه.

المبحث الثالث: الأحكام النحوية عند الخوارزمي

المطلب الأول: الأحكام الكمية

الأغلب: قال: "والأغلب في جميع الأعلام أن يجمع المذكر بالواو والنون

(١) المرجل (ص ١٠٥).

(٢) المرجل (ص ١٦٣).

(٣) المرجل (ص ٢٠٨).

(٤) المرجل (ص ٢٢٥).

(٥) ينظر: المرجل (ص ٢٠٨).

(٦) المرجل (ص ٩٥).

والمؤنث بالألف والتاء" (١).

ويقول في معرض حديثه عن (الأسماء المعتلة): " ولا يُثنى ما زاد على ثلاثة أحرف في الأغلب إلا بالياء، فلذلك قلنا فيه: إنه يُكتبُ بالياء، فاعتبر هذا القول في هذا الباب؛ ينفَعُك في كثير من المواضع" (٢).

الأكثر: في حديثه عن (كأين) يقول: " وكأين بمعنى (كم) الخبرية، وينصب مميّزها مفرداً لتمايتها بالتنوين، والأكثر أن يستعمل مع (من) قال تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥]. (٣)

الشاذ: يقول في معرض حديثه الفصل بين المضاف والمضاف إليه: "... وكذلك في المضاف والمضاف إليه؛ لا ينفصل أحدهما عن صاحبه؛ إلا بالظرف في الشعر، وهو شاذ لا عبرة له" (٤).

وقال عن مجيء تمييز ثلاثمائة إلى ألف جمعاً: "وأما ثلاثمائة إلى ألف فشاذ (٥)، والقياس: ثلاث مئآتٍ أو مئتين" (٦).

ويقول في معرض حديثه عن حذف (حرف الجر): "... وهذا شاذ، لا يجوز القياس عليه، لا تقول: صليت المسجد، ولا: جلست الدار" (٧).

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل، تح عادل العميري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨ - (ص ٢٥٨).

(٢) ترشيح العلل (٢٤-٢٣)، وينظر (ص ٢٦).

(٣) ترشيح العلل (ص ٣٣٠)، وينظر (ص ١٧٦).

(٤) ترشيح العلل (١٣٠).

(٥) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل: " يريد أنه شدّ عن القياس، وأما من جهة الاستعمال فكثير مطرد"، ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، (١١/٤).

(٦) ترشيح العلل (ص ٢٤٤) وينظر (ص ٣١١).

(٧) ترشيح العلل (ص ١٣).

المطلب الثاني: الأحكام النوعية

الجواز: في معرض حديثه عن (كم) قال: "ويجوز حذف مفسرها عند دلالة الحال تقول: كم صُمت؟ أي: كم يوما. وكم سرت؟ أي: كم فرسخاً؟، وكم مالك؟ أي: ديناراً أو درهماً." (١)

(الحسن) الأحسن: ذكر أن لام الغائب الأحسن فيها السكون وجاز الكسر، وقال: "وإنما قلنا السكون أحسن؛ لأن الأصل في بناء الحروف السكون، فأما إذا وقع في الكلمة ابتداءً لزم التحريك، فإذا تقدّمها شيء عاد إلى أصله من السكون لاستغنائك عن تحريكها بتحريك غيرها" (٢)

وفي هذه المسألة حكم بالحسن اعتماداً على علة الأصل.

الفاسد: يقول الخوارزمي في معرض حديثه عن (إلا) الاستثنائية التي قد تأتي بمعنى: (غير): وقد يستعمل (إلا) بمعنى غير فيكون صفةً كما أن (غيراً) مُستعمل بمعنى (إلا) فيكون استثناءً، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، و(إلا) هاهنا بمعنى (غير) صفة، ولو لم يكن كذلك لأدّى إلى فساد المعنى، وذلك أن اسم (الله) مرفوع، ولو كان استثناءً لكان بدلاً من (آلهة) والبدل في باب الاستثناء يكون ثابتاً في المعنى، فيكون تقدير الكلام: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد" (٣).

فهو يحكم بفساد التوجيه، لأنه يتنافى مع المعنى المراد.

عدم الجواز: ويقول في معرض حديثه عن قراءة: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩]

(١) ترشيح العلل (ص ٣٢٨).

(٢) ترشيح العلل (ص ١٨٦).

(٣) ترشيح العلل (ص ١٦٥).

بسكون اللام^(١): " ... (ثم) حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليها، وإذا أمكنك الوقوف لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بالإجماع. قيل: ويجوز حذفها في ضرورة الشعر"^(٢).

ولا يقال لما ثبت تواتره من القرآن أنه ضرورة؛ لأن القراءة ثابتة عن الفصحاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والقرآن ليس محلاً للضرورة كالشعر.^(٣)

المبحث الرابع: الأحكام النحوية عند البعلي

المطلب الأول: الأحكام الكمية

المُطرد: قال من الضابط الذي ذكره الجرجاني في فتح وكسر "إن" أنه يتعين كسرها في وضع الجملة، وفتحها في موضع المفرد: "وهذا الضابط الذي ذكره الجرجاني" يرحمه الله تعالى - وهو مُطرد، ولم أرَ ما ينقضه"^(٤).

الغالب: قال عن خبر (أوشك): "وأما خبرها ففعل مضارع مقرون بأن غالباً"^(٥).

قال عن إبدال التاء من الواو قياساً من كل واو أو ياء هي فاء "افتعال" وفروعه:

(١) قرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر ورويس بكسر اللام فيها على الأصل في لام الأمر فرقا بينها وبين لام التأكيد، وافقهم البيهقي فيها، وقرأ قتيل كذلك في "ليقضوا" فقط، ووافقه ابن محيصن من المفردة، والباقون بالسكون للتخفيف. ينظر: الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، دار الصحابة للتراث، (د/ط)، (د/ت)، (ص ٣٥٠)، والنشر (٢/٣٢٦).

(٢) ترشيح العلل (ص ١٨٧).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ت/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (٤/٥٩)، و مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، ت/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م، (ص ٢٩٥).

(٤) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، للبعلي، ت/ ممدوح محمد خسارة، (السلسلة التراثية)، الكويت، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢م، (٢/٤٢٣).

(٥) الفاخر: (١/٢٧٣).

"هذا هو الغالب في كلام العرب".^(١)

الأكثر: حكم البعلي على أن همز "نبي" هو الأكثر من عدم همز.^(٢)

حكم البعلي بأن "الأفعال في كلام العرب أكثر من الحروف"^(٣)

كثير مطرد: قال عن حذف نون الجمع عند الإضافة: "فأما حذفها للإضافة فكثير جداً".^(٤)

إذن هو يوافق الجرجاني ولا يرى ما ينقضه.

المشهور: قال عن حذف نون الأفعال الخمسة عند النَّصب والجزم بأن "هذا هو المشهور في كلام العرب، وقد ثبتت النون مع الجازم والناصب وحُذفت مع عدمهما".^(٥) وقال عن منع صرف "أبطح" هو المشهور عن العرب.^(٦)

القليل: قال عن حذف كان بعد غير "إن ولو" أنه قليل.^(٧) وقال عن اقتران خبر "كرب" بـ"أن" أنه قليل.^(٨)

وذكر أن استعمال "هن" غير ناقصة، فتقول: "هذا هنوك، ورأيت هنأك، ومررت بهنك" قليل في كلام العرب.^(٩) كما ذكر البعلي أن إعراب "الحم" بالحركات قليل.^(١٠)

(١) الفاخر: ٢/ ٩٤٢

(٢) الفاخر: (١/ ٩).

(٣) الفاخر: (١/ ٢١). وانظر: (١/ ٨٤، ٩٨، ١١٠، ١١١)

(٤) الفاخر: (١/ ٨٦).

(٥) الفاخر (١/ ١٠١).

(٦) الفاخر (١/ ١١٧).

(٧) الفاخر: (١/ ٢٥٤).

(٨) الفاخر: (١/ ٢٧٢).

(٩) الفاخر: (١/ ٧٣).

(١٠) الفاخر: (١/ ٧٤)، وانظر: (١/ ٢٩٠).

الشاذ: قال: "وقد تقع "أن" هذه بعد "غير" علم وظن، فُيعد شاذًا"^(١) وقال عن قول بعضهم عند الحديث عن "إن" مكسورة الهمزة، وقد تكون بمعنى نعم... وليست (إن) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أَعْرَابٌ﴾ [طه:٦٣] بمعنى "نعم" ذلك أن هذا يستلزم كون اللام في خبر المبتدأ قال "وهو شاذ"^(٢) وقال في موضع آخر أن: "الشاذ: لا تقوم به حجة"^(٣).

النادر: قال: "النادر والأعجمي لا حكم لهما"^(٤) وقال عن ترك صرف "ثمان": "وتركه نادر"^(٥) وذكر أن: "مثل جمع (عير) على (عيرات) بفتح الياء نادر؛ لأنَّ حقه الإسكان، مثل: بديعة، وبدعات"^(٦) ويقول في حديثه عن جواز مجيء خبر (جَعَلَ) فعلا ماضيا: "... وجاء أيضا فعلاً ماضياً، في قول ابن عباس رضي الله عنهما: (فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا). فهذا ونحوه نادر"^(٧).

المطلب الثاني: الأحكام النوعية:

راجع ومرجوح: قال عن ما يُختار نصبه مفعولاً معه مع جواز عطفه، على ضعفٍ من جهة اللفظ. "فنحو: "ذهبت وزيداً" فرفعُ "زيد" بالعطف على الضمير المرفوع المتصل بدول فصل مرجوح، فلذلك، كان نصبه مفعولاً معه راجحاً"^(٩).

الأجود: قال عن الأسماء التي على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط أنه يجوز ترك

(١) الفاخر: ٢/٤٤٢

(٢) الفاخر: ٢/٤٠٩

(٣) الفاخر: ٢/٨٧١

(٤) الفاخر: ١/١٢٤

(٥) الفاخر: ١/٢٥٤

(٦) الفاخر: ١/٩٩

(٧) الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح/ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧. (٤/ ١٧٨٧) الحديث ٤٤٩٢.

(٨) الفاخر: ١/١٧٦

(٩) الفاخر: ٢/٤٨٣

صرفها وهو الأجدود.^(١)

جائز: وقال عن حكم المستثنى في مثل قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] فإن البديل مما قبل "إلا" والنصب على أصل الباب جائزان، لكن البديل راجح".^(٢)

ضعيف: حكم على دخول "أن" المُخففة على الفعل المنصرف غير الدعاء بالضعف قال: "وقد تتصل بالفعل المتصرف غير دعاء، ماضياً ومضارعاً على ضعف".^(٣)

تعليق ختامي

وقد بدا للباحث بعد استقراء الأحكام النحوية استقراءً تاماً عند شرح الجمل الأربعة أنهم اشتركوا جميعاً في بعضها، مثل: (الجيد والأجدود، القلة، الشاذ)، كما أن منهم من انفرد ببعض الأحكام والمصطلحات المتعلقة بالحكم النحوي؛ فالجرجاني انفرد بمصطلح (مستكره جداً، شائع مستعمل، شائع مستمر، فاسد، عدم الجواز) كما أنه استخدم المصطلح ونقيضه عن طريق السلب، مثل قوله: "الحسن، وعدم الحسن)، و(المطرود وعدم الاطراد)، كما أن ابن الخشاب انفرد بإطلاق مصطلح حكم "الأفحش" على بعض مسائله في المرتجل. بينما انفرد الخوارزمي بذكر مصطلح "الممتنع"، أما الإمام البعلي فلم يختلف عن سابقه في الانفراد ببعض المصطلحات، مثل: "الراجح والمرجوح، والأفصح، والوجوب (

ومن جانب آخر بخلاف الانفراد بالحكم أو عدمه، يمكن القول: أنه بلغ مجموع الأحكام النحوية لدى الشراح الأربعة اثني وعشرين (٢٢) حكماً توزعت على عشر (١٠) رتب، قد احتل حكم الشذوذ الرتبة الأولى بينهم بعدد ستة وعشرين (٢٦) موضعاً، يليه حكم القلة في الرتبة الثانية بعدد أربعة عشر (١٤) موضعاً، ثم حكم

(١) الفاخر: ١/ ١٣٥

(٢) الفاخر: ٢/ ٤٩٥

(٣) الفاخر: ٢/ ٤٤١

الكثرة بعدد ثلاثة عشر (١٣) موضعًا... إلخ ؛ وهما جدول إحصائي يوضح اعتماد الشراح على الأحكام النحوية في شروحهم، والتفاوت فيما بينهم عند تطبيقها على المسائل النحوية.

جدول إحصائي للأحكام النحوية بشروح جمل عبدالقاهر الجرجاني

الرتبة	مج	البعطي	الخوارزمي	ابن الخشاب	الجرجاني	الحكم / اسم الشارح	م
١	٢٦	١٠	٨	٠	٨	الشذوذ / الأشد	١
٢	١٤	٥	٠	٣	٦	القلة / القليل	٢
٣	١٣	٨	١	٠	٤	الكثرة / الأكثر	٣
٤	١١	٦	٠	٢	٣	الندرة / النادر	٤
٥	٧	٠	٠	١	٦	القبح	٥
٦	٥	١	١	٢	١	الجواز	٦
٦	٥	١	١	٢	١	الجيد/ الأجود	٧
٧	٤	٠	١	٢	١	الْحُسْن	٨
٨	٣	٣	٠	٠	٠	الشهرة	٩
٨	٣	٠	٠	٠	٣	الشيوع / شائع	١٠
٨	٣	١	٠	١	١	الضعف / ضعيف	١١
٨	٣	٢	١	٠	٠	الغلبة / الأغلب	١٢
٩	٢	١	٠	٠	١	الاطراد / المطرد	١٣
٩	٢	٠	٠	٠	٢	عدم الحسن	١٤
١٠	١	٠	٠	١	٠	الأفحش / الفحش	١٥
١٠	١	١	٠	٠	٠	الأفصح	١٦
١٠	١	١	٠	٠	٠	الراجح/ المرجوح	١٧
١٠	١	٠	٠	٠	١	الفاسد	١٨
١٠	١	٠	٠	١	٠	المنع	١٩
١٠	١	١	٠	٠	٠	الوجوب	٢٠
١٠	١	٠	٠	٠	١	عدم الاطراد	٢١
١٠	١	٠	٠	٠	١	عدم الجواز	٢٢

الخاتمة

وفي نهاية البحث خُصص الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي أسلمت إليها الدراسة:

أولاً: النتائج

الأحكام النحوية كانت حاضرة بكل أشكالها ومراتبها عند كل الشراح؛ ينصون عليها أثناء تقرير الأحكام.

لم يختلف الشراح الأربعة عن النحويين من استخدام تلك المصطلحات وإقرارها دون أن نرى ظللاً لما اعترض به المحدثون على الأحكام النحوية من جهة الاضطراب، وعدم الوضوح الكمي لمصطلحات الأحكام النحوية، كما ذهب إليه الدكتور علي أبو المكارم، والأستاذ عباس حسن. كما اتفق الشراح على بعض الجوانب فيما يتعلق بالأحكام النحوية، ومنها ذكر مصطلح المطرد والكثير والشاذ، مما يدل على استقرار تلك المصطلحات فيما بينهم وعند غيرهم، كما اتفقوا في عدم القياس على الشاذ.

ظهر عند بعض الشراح وصف القراءات القرآنية ببعض مصطلحات الأحكام النحوية، كوصف قراءة الكسائي وغيره بالشذوذ، وقد ناقش البحث ذلك.

ثانياً: التوصيات

ترى الدراسة أن يعتني الباحثون بدراسة الأحكام النحوية في كتب النحاة بشي من التوسع؛ للوقوف على رأي قائم على الاستقراء التام حول تلك الأحكام التي شابها نوع من الغموض مما أدى إلى نشوب خلاف وجدال حولها عند المعاصرين. أن يعتني الدارسون بعلاقة الأحكام النحوية بالقراءات القرآنية، وموقف النحاة القدامى والمحدثين من ذلك.

يوصي الباحث بأن يوجه الباحثون عنايتهم إلى دراسة هذه الشروح، وتناولها من زوايا نحوية مختلفة، نظراً لتوافر مادة ثرية حوتها هذه الشروح.

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
سيويه	١٨
النابعة	١١
ابن هشام	٢٠

فهرس الآيات

الآية	رقم السورة	السورة	الصفحة
﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	٠٤	[النساء: ٦٦]	٣٣
﴿ فَبَدَّلَكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾	١٠	[يونس: ٥٨]	٢٣
﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفَنَّا تَذَكَّرُ يُوسُفَ . . ﴾	١٢	[يوسف: ٨٥]	٢١
﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	٢٠	[طه: ٦٣]	٣٢
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢١	[الأنبياء: ٢٢]	٣٠
﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾	٢٢	[الحج: ٢٩]	٣٠
﴿ فَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾	٢٢	[الحج: ٤٥]	٢٩
﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾	٢٥	[الفرقان: ٤١]	٢٣
﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾	٢٦	[الشعراء: ٢١٤]	٣٣

فهرس الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة

الحديث	الصفحة
فَجَعَلَ الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا	٣٣

فهرس المرويات النثرية

الصفحة	المروية النثرية
٢٦	إذا بلغ الرجل الستين فإيأه وإيأ الشَّوَابَّ
٢٧	عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوَسًا

فهرس الأشعار

الصفحة	القاتل	القافية	البحر	الروي
١٢	النابعة	التمد	البيسط	المدال
١٥	الطهوي	اليجدع	الطويل	العين
٢٤	قيس بن جروة الطائي	قابض	الطويل	الضاد

ثبت المراجع

- (١) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- (٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.
- (٣) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- (٤) الأصول دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- (٥) الأصول في النحو، لابن السراج، ت/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (د/ط)، (د/ت).
- (٦) الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- (٧) الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، دار الصحابة للتراث، (د/ط)، (د/ت).
- (٨) الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت/ الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- (٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٢م.
- (١٠) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، ت/ الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- (١١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- (١٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، دار سعدالدين، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (١٣) تاج العروس من جواهر القاموس، للمرئضي الزبيدي، ت/ مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د/ط)، (د/ت).
- (١٤) التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) للخوارزمي، ت/ د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- (١٥) ترشيح العلل في شرح الجمل، تح / عادل العميري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨ .
- (١٦) التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- (١٧) الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح/ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
- (١٨) جمهرة الامثال، لأبي الهلال العسكري، دار الفكر - بيروت، (د/ط)، (د/ت).
- (١٩) الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- (٢٠) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ت/ محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- (٢١) دمية القصر وعصرة أهل العصر، للباخرزي، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- (٢٢) ديوان النابغة، شرح وتعليق/ د.حنّا نصر الحّيّ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (٢٣) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (٢٤) سر صناعة الإعراب، لابن جني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- (٢٥) شرح التسهيل، لابن مالك، ت/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (٢٦) شرح الجمل في النحو، للجرجاني، تح / خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ.
- (٢٧) شرح المفصل، لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- (٢٨) شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (٢٩) شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، تعليقات: الشيخ محمد محمود بن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- (٣٠) طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، ت/ د. محمود محمد الطناحي، ود. عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.
- (٣١) ظاهرة القبح عند سيبويه، أحمد عبد اللاه عوض، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عدن، أغسطس، ٢٠١١م.
- (٣٢) عقود الجمان في شعراء الزمان، لابن الشعار، مخطوط بمعهد البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم (٣٥٥) (ق٢٩٨).
- (٣٣) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، للبعلي، ت/ ممدوح محمد خسارة، (السلسلة التراثية)، الكويت، ط١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢م.
- (٣٤) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في "دلائل الإعجاز" ت/ فؤاد علي مخيمر، ط١، دار الثقافة، ١٩٨٣م.
- (٣٥) الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- (٣٦) كشف الظنون، لحاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين، ط: وكالة المعارف. استنبول، ط١، (١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م).
- (٣٧) اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- (٣٨) مجمع الأمثال، للميداني، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، (د/ط)، (د/ت).
- (٣٩) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (٤٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ت/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.

- (٤١) المخصص، لابن سيده، ت/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- (٤٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، ط ١، ٢٠٠٦م.
- (٤٣) المرتجل في شرح الجمل. لابن الخشاب، ضبط نصه ووضع فهارسه عطية لطفي، تعليق أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٢م.
- (٤٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، ت/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- (٤٥) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٤٦) معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ت/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- (٤٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. سمير نجيب البلدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، ط ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- (٤٨) المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فزال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- (٤٩) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط ٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- (٥٠) معظم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- (٥١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، ت/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
- (٥٢) المقاصد الشافية، للشاطبي، ت/ د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث والدراسات العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- (٥٣) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، البرهان الدين بن مفلح، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- (٥٤) المنوع في النحو العربي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، الباحثة أمل إبراهيم جمعة، قاعة الرسائل، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، رقم ١٣١٤.
- (٥٥) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، ت/ د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- (٥٦) النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي)، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- (٥٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، ت/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- (٥٨) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ت/ علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (د/ط)، (د/ت).
- (٥٩) النوادر لأبي زيد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٦٠) الوافي بالوفيات، للصفدي، ت/ أحمد الأرنؤوط، وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- (٦١) الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د/ط)، (د/ت).
- (٦٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

قائمة المحتويات

١ مقدمة
١ أسباب اختيار البحث وأهميته
٢ منهج البحث
٢ خطة البحث
٣ التمهيد
٣ المطلب الأول: التعريف بكتاب الجمل
٤ المطلب الثاني: تراجم الشراح
٤ أولاً: ترجمة عبد القاهر الجرجاني
٦ ثانياً: ترجمة صدر الأفاضل الخوارزمي
٨ ثالثاً: ترجمة ابن الحشاش
٩ رابعاً: ترجمة البعلي
١١ الأحكام النحوية
١١ تعريف الحكم
١١ لغة
١٢ اصطلاحاً
١٣ أنواع الأحكام النحوية
١٣ أولاً: الأحكام الكمية: (الاطِّراد، الشذوذ، القلة)
١٣ أ- الاطِّراد

ب- الشذوذ	١٣
ثانيا: الأحكام النوعية: وهي (الوجوب، والجواز، والمنع، والحسن، والقبح).....	١٥
أ-الوجوب.....	١٥
ب-الجواز	١٦
ج-المنع	١٦
د-الحسن	١٦
هـ- القبح	١٧
النسب المتوية للأحكام النحوية (الكمية)	١٩
الأحكام النحوية عند الشراح	٢٠
المبحث الأول: الأحكام النحوية عند الجرجاني	٢٠
المطلب الأول: الأحكام الكمية (الاطراد، القلة، والشذوذ).....	٢٠
المطلب الثاني: الأحكام النوعية (الجيد والقبح والفساد والضعف وما يلحق بها).....	٢٤
المبحث الثاني: الأحكام النحوية عند ابن الحشَّاب	٢٥
المطلب الأول: الأحكام الكميَّة:	٢٥
المطلب الثاني: الأحكام النوعية	٢٦
المبحث الثالث: الأحكام النحوية عند الخوارزمي	٢٧
المطلب الأول: الأحكام الكمية	٢٧
المطلب الثاني: الأحكام النوعية	٢٩
المبحث الرابع: الأحكام النحوية عند البعلي	٣٠
المطلب الأول: الأحكام الكمية	٣٠
المطلب الثاني: الأحكام النوعية:	٣٢
الخاتمة	٣٦
أولا: النتائج	٣٦
ثانيا: التوصيات	٣٦
فهرس الأعلام	٣٧
فهرس الآيات	٣٧
فهرس الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة	٣٧
فهرس المرويات الثرية	٣٨
فهرس الأشعار	٣٨
ثبت المراجع	٣٨
قائمة المحتويات	٤٢

هذا الكتاب منشور في

شبكة الألوكة

www.alukah.net

